

النخلة العربية وسبلهم في التأليف

محمد وليد حافظ

يدهش الباحث حين يفتح كشف الظنون على مادة « ألفية ابن مالك »
مثلا ، فيجد لها زهاء سبعين خادما بين شارح ومحش وناظم وشارح شواهد •
ويزداد دهشة حين يجد لكافية ابن الحاجب في النحو مئة من الخدمة ، بل ان
للأجرومية ، وهي الأخرى من مقدمات النحو ، ما يزيد على أربعين شرحاً وحاشية
في المكتبة الظاهرية وحدها •

هاجم ابن خلدون هذه الظاهرة ، أعني ظاهرة كثرة التأليف هجوماً عنيفاً ، قال « اعلم
أنه مما أضرَّ الناس في تحصيل العلوم كثرة التأليف ، واختلاف اصطلاحات التعليم ، وتعدد
طرقها » (١) وهاجمها كذلك المرحوم أحمد أمين الذي عدَّ كل ما أُلِف في النحو تكراراً لكتاب
سيبويه الذي « كان من القوة بحيث كان المرجع في العالم الاسلامي من تاريخ تأليفه •
وكل ما فعله الناس أنهم شرحوا غامضاً ، أو اختصروا مطوّلاً ، أو بسّطوا معضلاً ، أما
الأسس التي بني عليها الكتاب فبقيت كما هي في النحو والصرف الى اليوم ، من عهد شرح
السيرافي لكتاب سيبويه الى « النحو الواضح » للمرحوم الجارم بك » (٢) •

وعزا المرحوم أحمد أمين هذه الظاهرة الى أن النحو العربي ظل متأثراً طوال حياته
بنظرية العامل التي قدمها سيبويه في كتابه ، فالفاعل مرفوع بالفعل ، والمفعول به منصوب
بالفعل • وإذا لم يوجد عامل ظاهر قدر عامل مستتر • ولم يستطع ابن جني - ٣٩٢ هـ
وابن مضاء الأندلسي - ٥٩٣ هـ تحرير النحوم من هذه النظرية (٣) •

وقد أجمل صاحب كشف الظنون أنواع التأليف فيما يلي ، وهي أنواع تنطبق على
علم النحو :

١ - مختصرات تجعل تذكرة لرؤوس مسائل ينتفع بها المنتهي للاستحضار ، وربما أفادت بعض المبتدئين الأذكىاء .

٢ - مبسوطات تقابل المختصرات ، وهذه ينتفع بها للمطالعة .

٣ - متوسطات ، وهذه نفعها عام للمبتدئ والمتوسط والمنتهي (٤)

ونظن ظناً أن صعوبة النسخ وتكاليفه كانت وراء تأليف المختصرات ، ثم الاتجاه في القرون المتأخرة الى تلقين النحو لا الى تفهيمه ، ونظن كذلك أن هذه المختصرات اشتغل بها المعلمون ، يستعينون بها في استحضار أفكار الموضوع ، ويشرحونها لطلابهم شروح المختصرات المتخذة كتباً تعليمية ، كالفية ابن مالك والمقدمة الأجرومية .

هاجم ابن خلدون هذه المختصرات موضحاً أضرارها ، قال : « ذهب كثير من المتأخرين الى اختصار الطرق والأنحاء في العلوم ، يولعون بها ، وهو فساد في التعليم ، وفيه اخلاص بالتحصيل ، وذلك لأن فيه خلطاً على المبتدئ بالقاء الغايات من العلم عليه ، وهو لم يستعد لقبولها بعد . وهو من سوء التعليم كما سيأتي ، ثم فيه مع ذلك شغل كبير على المتعلم بتتبع ألفاظ الاختصار العويصة للفهم بتزاحم المعاني عليها ، وصعوبة استخراج المسائل منها ، لأن ألفاظ المختصرات تجدها لأجل ذلك صعبة عويصة ، فينقطع في فهمها حظ صالح من الوقت . ثم بعد ذلك فالملكة الحاصلة من التعليم في تلك المختصرات اذا تم على سداده ، ولم تعقبه آفة فهي ملكة قاصرة عن الملكات التي تحصل من الموضوعات البسيطة المطولة بكثرة ما يقع في تلك من التكرار والاحالة المفيدتين . واذا اقتصر عن التكرار قصرت الملكة لقلته كشأن هذه الموضوعات المختصرة ، فقصدها الى تسهيل الحفظ على المتعلمين فأركبهم صعباً يقطعهم عن تحصيل الملكات النافعة وتمكنها » (٥) .

وتفهم بسهولة مرامي ابن خلدون من هذا الموقف ، وهي :

١ - عدم ارهاق المبتدئ في التعلم بما لا يستطيع فهمه .

٢ - عدم ارهاق المبتدئ بتتبع ألفاظ الاختصار ، وتضييع وقته .

٣ - فائدتها - ان كان لها فائدة - أقل من فائدة المبسوطات .

ويلاحظ أن بعض شارحي الكتب النحوية ألفوا الأنواع الثلاثة على الكتاب الواحد ، وكأنما يراعون مستويات المتعلمين أو يجهزون مذكرات للمعلمين ، ومنهم عبد القاهر الجرجاني الشهير بكتابه « دلائل الاعجاز » ، فقد ألف ثلاثة شروح لكتاب « الايضاح في النحو » لأبي علي الفارسي ، يقع أوسعها في ثلاثين مجلداً بعنوان « المغني » ، وللقاريء أن يتصور صعوبة استعمال هذا المطول ، بله اقتناؤه . ومنها شروح ركن الدين حسن بن محمد الاسترأبادي الحسيني - ٧١٧ هـ على كافية ابن الحاجب .

بل ان معظم أصحاب الأمهات في النحو صنع شرحاً لمختصره ، أو اختصر مطوله ، أو شرح شواهد ، ومنهم :

١ - الزمخشري اختصر « المفصل » في « الأنموذج » .

٢ - ابن العاجب شرح « الكافية » ، ونظمها في أرجوزة سماها « الوافية » وشرحها .

٣ - ابن مالك شرح « التسهيل » ، والتسهيل مؤلف شديد الإيجاز ، جمع فيه خلاصة آرائه النحوية .

٤ - ابن هشام شرح « قطر الندى » و « شذور الذهب » وشرح شواهد « مغني اللبيب » أكثر من مرة .

ويبدو ابن خلدون أشد تسامحاً تجاه ظاهرة كثرة التأليف رغم مهاجمته لها ، فهو لا يعد كل الكتب النحوية والشروح تكراراً لكتاب السيبويه ، بل يصنف أغراض التأليف بعقل منطقي كما يلي :

١ - كمال مهارة المصنف ، فانه لجودة ذهنه ، وحسن عبارته يتكلم عن معان دقيقة بكلام موجز ، يكفي في الدلالة على المطلوب ، وغيره ليس في مرتبته ، فربما عسر عليه فهم بعضها ، أو تعذر ، فيحتاج الى زيادة بسط في العبارة لتظهر المعاني الخفية .

٢ - حذف بعض مقدمات الأقيسة اعتماداً على وضوحها ، أو لأنها من علم آخر ، أو إهمال ترتيب بعض الأقيسة ، فأغفل علل بعض القضايا ، فيحتاج الشارح الى أن يذكر تلك المقدمات المهمة ، ويعطي علل ما لم يعط المصنف .

٣ - وقد يقع في بعض التصانيف ما لا يخلو البشر منه ، من السهو والغلط والحذف لبعض المهمات ، وتكرار الشيء بعينه بغير ضرورة الى غير ذلك ، فيحتاج أن ينبه عليه (٦) .

أما النوع الأول من الشروح فأوضح أمثلته شرح النحوي لمصنفه ، وهذا ما فعله ابن هشام بكتابه « شذور الذهب » و « قطر الندى » وهذا مثال من قطر الندى :

» ص : جميع الحروف مبنية .

ش : لما فرغت من ذكر علامات الحرف ، وبيان ما اختلف فيه منه ، ذكرت حكمه ، وأنه مبني لاحظ شيء من كلماته في الاعراب .

ص : والكلام لفظ مفيد .

ش : لما أنهت القول في الكلمة وأقسامها الثلاثة ، شرعت في تفسير الكلام « (٧) » . ويجدر بالذكر أن ابن هشام يسمي مؤلفه « مقدمة » ويسمي شرحه نكتاً « رافعة لحجابها - يعني المقدمة - كاشفة لنقابها ، كافية لمن اقتصر عليها ، وافية ببغية من جنح من طلاب علم العربية إليها » (٨) .

وأما النوع الثاني ، فمن أمثلته شروح كتاب سيبويه وشروح مغني اللبيب . يقول ابن هشام في المغني : « اذ لا مجازاة هنا » (٩) والاشارة الى مثال أبي علي الفارسي : « يقال لك : أحبك فتقول : اذن أظنك صادقاً » بضم الفعل المضارع ، فيشرح الشمني العبارة قائلاً :

« قال الرضي لأن الشرط والجزاء اما في الاستقبال أو في الماضي ، ولا مدخل للجزاء في الحال » (١٠) .

وأما الثالث من أسباب التصنيف فقد استغله بعضهم أبشع استغلال للتشنيع على أسلافهم ، والانتقاص من أقدار غيرهم . وما أكثر ما نقرأ في كتب النحو اتهامات بالزعم والوهم والتعسف والخلط ، هذا أبو حيان النحوي الأندلسي (- ٧٤٥ هـ) يتهم أبا علي الفارسي والزمخشري « بعجرفة المعجم » وعدم معرفة كلام العرب . ويصف كافية ابن الحاجب بأنها « نحو الفقهاء » . وابن مالك يصف الزمخشري بأنه « نحوي صغير » وبين ابن مالك وأبي حيان ما بينهما رغم كون الثاني شارحاً لأول . ثم بين ابن هشام وأبي حيان . ثم ابن هشام يتهم الزمخشري بالخروج عن كلام العرب (١١) ، والكذب فيما نقله عن سيبويه (١٢) .

وأما من يلقانا في هذا الباب الأسود الغندجاني المتوفى بعد ٤٣٠ هـ ، وهو عالم بالشعر والأنساب من غندجان بأرض فارس . تتلمذ على شيخ مجهول يكنى بأبي الندى ، فتطاول على أربعة من أسلافه : ابن الأعرابي ، وأبي علي الفارسي ، وابن السيرافي ، وأبي عبد الله النمري . فآلف في الرد على كل منهم كتاباً ، وأنعم على ابن السيرافي بكتابين فأطلق لسانه « حاداً نايباً لا يتورع عن الساقط من الكلام بحق الأئمة من العلماء في اطار التهكم والسخرية ، وضرب الأمثال السوقية في بعض الأحيان ، مما عبّر عنه ياقوت بقوله « وكان الأسود لا يقنعه أن يرد على أئمة العلم ردأجيلاً ، حتى يجعله من باب السخرية والتهكم وضرب الأمثال » (١٣) . وأمثاله في غاية الفحش والبذاءة أحياناً (١٤) ، وأغلبها مما صنعه الغندجاني نفسه ، بالإضافة الى تحميله ابن السيرافي ما لم يقله (١٥) ، وتصحيف كلامه ، وغير ذلك مما يضيق المقام بذكره .

الا أن نظرة متأنية منصفة تجعلنا نضيف الى ما سبق من تصنيف ابن خلدون ما يلي :

نحن نعلم أن الأخفش الأوسط (- ٢١٥ هـ) فتح باب الخلاف على أستاذه سيبويه ، وأن هذا الخلاف تمخض عن مدرستي البصرة والكوفة ، ثم نشأت مدارس أخرى . ونعلم أن جدلدارحول أصول النحو ، مثل الاحتجاج والقياس ومصطلحات النحو ، دون أن يعني هذا خفوت الأصوات الفردية والخلافات الجانبية ضمن كل مدرسة ، فان الأسباب التي أدت الى ظهور الخلافات ، وهي طبيعة اللغة العربية نفسها ، وطبيعة اللعل التي تتحكم في العلاقات اللغوية ، والدلالات التي تحملها الألفاظ ، وطبيعة البحث العلمي (١٦) ، هذه الأسباب الى جانب أسباب أخرى سنتطرق إليها فيما بعد - ظلت نبعا لا ينضب لتعدد الآراء دون أن تفلح مدرسة الفارسي في الخروج من مأزق الخلاف رغم تأثيراتها العميقة :

أ - فلا بد أن كلاماً من عمالقة النحو العربي كان في ذهنه شيء جديد يريد تقديمه ، ولا سيما أن معظمهم كان من المعتزلة المؤمنين أعماقاً بيمان بحرية العقل وسلطانة . فالفرء بعد الكسائي وطد أركان مدرسة الكوفة . والرماني (- ٣٨٤ هـ) اتهم بنزعته المنطقية . وأبو

علي الفارسي صاحب مدرسة مستقلة ، هو وتلميذه ابن جني . والزمخشري عاد الى كتاب سيبويه واختصره في المفصل . وابن الحاجب نحو « نحو الفقهاء » . وابن مالك توسع في الاستشهاد بالحديث النبوي . وابن هشام صاحب آراء مستقلة .

ب - وارتاد بعضهم ساحات جديدة في التصنيف :

١ - فصنف الزجاجي (- ٣٣٧ هـ) كتاب اللامات . والرماني (- ٣٨٤ هـ) « معاني الحروف » والهروي (- ٤١٥ هـ) « الأزهية في علم الحروف » وهي كما هو واضح تجميع للادوات في مؤلفات مستقلة .

٢ - وظهرت كتب اعراب القرآن الكريم بدءاً من معاني القرآن للأخفش ، مروراً بمعاني القرآن للقراء ، حتى اضطر ابن هشام الى تقديم شكل جديد يغني عن كتب الأعراب التي كثرت وطالت ، فكان « مغني اللبيب » دون أن يوقف هذا المغني سيل كتب الأعراب .

٣ - وظهرت كتب الأمالي ، للزجاج ، والمرتضى (- ٤٣٦ هـ) وابن الشجري (- ٥٤٢ هـ) وابن الحاجب ، وغيرهم . وتبحث كتب الأمالي شتاتاً من الموضوعات يتراوح بين جواب لسائل ، واعراب آية ، وشرح بيت مشكل .

٤ - وعني بعض النحاة بشرح الشواهد النحوية ، وهو عمل جليل يخفف العبء عن متون النحو ، ويسمح للمؤلف أن يستمر في عرض مادته دون الانصراف الى الشواهد ، في زمن لم تكن الحواشي فيه معروفة . وللنجاش - ٣٣٨ هـ وابن السيرافي - ٣٨٥ هـ والأعلم الشنتمري - ٤٧٦ هـ شروح لأبيات سيبويه . وقد يشرح النحوي نفسه شواهد كما فعل ابن هشام بشواهد المغني ، أو يشرح شواهد غيره ، كما فعل ابن هشام نفسه بشواهد ابن الناظم بدر الدين بن مالك - ٦٨٦ هـ . وبلغ من عظمة شارح أبيات الرضي ، وهو عبد القادر البغدادي - ١٠٩٣ هـ أن حمل مؤلفه عنوان « خزانة الأدب » عن جدارة ، فيها عشرات المقطعات والقوائد ، وتراجع لعشرات الشعراء ، ومعرض لآراء النحاة . وكذلك شرحه لأبيات مغني اللبيب .

٥ - وألف بعضهم في محاور خاصة مثل كتب الأحاجي النحوية ، وكتاب « الاقتراح » للسيوطي .

هذا فيما يخص مناحي التأليف النحوي ، أما اتهام أحمد أمين تراث العرب النحوي بأنه تكرار لكتاب سيبويه فأننا نبدي عليه التحفظات التالية .

١ - كان من مظاهر ارتقاء العقل العربي بعد سيبويه الميل الى التعليل . وإذا كان القياس أساس الفقه والنحو ، فالعلة أساس القياس ، والقياس « هو حمل غير المنقول على المنقول في حكم لعلة جامعة » (١٧) « ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول ، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره ، فإذا سمعت « قام زيد » أجزت : ظرف بشر » وكرّم خالد » (١٨) .

جهد النحاة العرب لوضع القاعدة النحوية على أساس علمي . وكانت العلة هشة بادية الأمر ، يطن الطاعن فيها بسهولة ، فلما كان ابن جني عمل كالتخلص مما يسمى بتخصيص العلة ، أي من امكان نقضها لعدم الاحتياط في وصفها ، مثل قولهم في علة قلب الواو والياء ألفاً : « ان الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين » وهي قاعدة منقوضة بمثل : (غَزَوَا) ، وبمثل (عَوْر) ، فسد ابن جني كل خلل في القاعدة ، وجعل قاعدته شاملة مطردة لا يطمعها طاعن من جهة ، وتخطب العقل قبل الذاكرة من جهة أخرى ، فجعلها كما يلي « انهما متى تحركتا حركة لازمة ، وانفتح ما قبلهما ، وعري الموضع من اللبس ، أو أن يكون في معنى ما لا بد من صحة الواو والياء فيه ، أو أن يخرج على الصحة منبهة على أصل بابه ، فانهما يقلبان ألفاً » (١٩) .

وأضحى التعليل من موضوعات الخلاف في العصور المتأخرة ، ففي حين أنكروه بعض النحاة ، ولا سيما نحاة المغرب والأندلس الذين كان للمذهب الظاهري في الفقه أثر واضح على مذهبهم النحوي ، كابن مضاء القرطبي وأبي حيان النحوي ، عمق نحاة المشرق بشكل خاص الاتجاه التعليلي ، هذا ابن يعيش النحوي الحلبي الكبير ، وهو من أواخر المعتزلة ، تلمذ عليه ابن مالك نفسه ، وان كانت تلمذة سطحية على ما يبدو لشدة البعد بين منحيي الرجلين ، ها هو يشرح للقراريء سبب انقسام الضمير الى متصل ومنفصل « القياس فيها أن تكون كلها متصلة لأنها أوجز لفظاً وأبلغ في التعريف ، وانما أتى بالمنفصل لاختلاف مواقع الأسماء التي ت ضمير ، فبعضها يكون مبتدأ ، نحو « زيد قائم » فاذا كنيت عنه قلت : هو قائم ، أو أنت قائم ان كان مخاطباً لأن الابتداء ليس له لفظ يتصل به الضمير ، لذلك وجب أن يكون ضميره منفصلاً » (٢٠) ويعلل حركة تاء الرفع بأن « التاء هنا (أي في مثل : جلست) اسم قد بلغ الغاية في القلة فلم يكن بد من تقويته بالبناء على حركة لتكون الحركة فيه كحرف ثان » (٢١) .

ويمضي ابن يعيش على هذا النحو الرائع من التعليل ، ومخاطبة العقل مفسراً سبب اختلاف حركات التاء ، وسبب اقتصار المخاطب المثني على ضمير واحد ، في حين أن للجمع ضميرين .

بل ان الفراء ، وهو المؤسس العملي لمدرسة الكوفة والمتوفى عام ٢٠٧ هـ أي بعد وفاة سيبويه بربع قرن فقط ، يحتج لسقوط نون الوقاية في (أن) و (كان) و (لعل) « بأنها بعدت عن الفعل ، اذ ليست على لفظه ، فضعف لزوم النون لها ، و (ليت) على لفظ الفعل ، فقوي فيها اثبات النون ، ألا ترى أن أولها مفتوح وثانيها حرف علة ساكن وثالثها مفتوح ، فهو كقام وباع » (٢٢) أفنكر بعدئذ على هذه العقول الكبيرة أمثال الفراء وابن جني وابن يعيش والرضي جهدها ، ونعد ما تعمقوه في النحو تكراراً لكتاب سيبويه ؟ !

٢ - ومعتمد التعليل المنطقي ، وما من شك أنك تلمح خلف كلام ابن يعيش الذي نقلنا بعضه في الفقرة السابقة ذلك المنطق الانساني العام الذي لا يختلف فيه اثنان ، مثل تعليله انفصال ضمير النصب « وبعضها يتقدم على عامله ، نحو « زيداً ضربت » فاذا كنيت

عنه مع تقديمه لم يكن الا منفصلا لتعذر الاتيان به متصلا مع تقديمه ، لذلك تقول « اياه ضربت » وقال الله تعالى « اياك نعبد و اياك نستعين » (٢٣) « . »

أما المنطق الذي كان موضع نزاع بين النحاة فهو ذاك الذي ترجم من اليونانية ، ومازج النحو ، مثل ما لاحظ الفارسي على معاصره الرماني (٢٧٤ هـ) قال : « ان كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء ، وان كان ما نقوله نحن فليس معه منه شيء » (٢٤) . ومع ذلك لم يسلم الفارسي نفسه من تهمة اقحام المنطق في النحو . ويجدر بالذكر أن لغويي مختلف العصور اتجهوا هذا الاتجاه ، ومنهم على سبيل المثال رائدا مدرسة بور رويال في فرنسا في القرن السابع عشر ، اللذان كان لقواعدهما ردة فعل عنيفة ، لكنها كانت في مطلع القرن العشرين حافزا لانطلاق علم اللغة العام .

اصطنع الشراح المتأخرون أساليب المناقشة المنطقية مثل « فان قلت » و « سلّمنا » وهم بذلك يقتفون أثر ابن جني الذي كان منهجه تفنيد كل رد محتمل . غير أن المتأخرين استخدموا أساليب المنطق ومصطلحاته ، يرد الشمني أحد شراح المغني على الدماميني وهو الآخر من شراح المغني - قوله : « قد يقال : ليس بين تأثير الأداة (أن) لتخليص المعنى الى الاستقبال وتأثيرها لتصب اللفظ تلازم بدليل (سوف) » قائلا « لا دلالة في عبارة المصنف - يعني ابن هشام - على التلازم ، ولو سلم ، فالتأثير اللفظي لازم لوجود التأثير المعنوي ، لا لماهيته ، ولازم الوجود لا يجب ثبوته لكل فرد من أفراد ملزومه بل قد يثبت لبعضها فقط ، ككون الجسم ذا ظل في الشمس ، فانه لازم لوجود الجسم ، غير ثابت لبعض أفرادها كالهواء » (٢٥) .

ونقل الشمني شرحاً منطقياً وافياً لقوله تعالى : « لو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا » (٢٦) ، وللحديث المنسوب الى عمر رضي الله عنه « نعم العبد صهيّب لو لم يخف الله لم يعصه » عن التفتازاني صاحب المطول ، يدل على مدى اتساع عقول أولئك البلاغيين المشاركة المتهمين بتجسيم البلاغة العربية (٢٧) .

وان سلمنا بأن المنطق جمد النحو العربي والبلاغة فمن ينكر أثر التفكير المنطقي في مثل كتاب « الانصاف في مسائل الخلاف » للأنباري المتوفى عام ٥٧٧ هـ فهو يسرد في مطلع كل مسألة رأي الكوفيين فرأي البصريين ، ثم حجج الكوفيين فحجج البصريين ، وأخيراً يحكم بينهما مفضلاً رأي أحد الطرفين .

٣ - وازدهر علم المعاني ، ولا سيما بعد كتاب الامام عبد القاهر الجرجاني « دلائل الاعجاز » واستوى على يد الزمخشري في « الكشف » ، يعقب الزمخشري على الآية الكريمة « ولكم في القصص حياة » (٢٨) بقوله : « هذا كلام فصيح لما فيه من الغرابة ، وهو أن القصص الذي هو قتل وتفويت للحياة قد جعل مكاناً وظرفاً لها » (٢٩) وهو بهذا يشرح معنى الظرفية المجازية لحرف الجر (في) . ويشرح قوله تعالى « ما قلت لهم الا ما أمرتني به أن اعبدوا الله » (٣٠) : « الأصل ما أمرتهم الا ما أمرتني به ، فوضع القول موضع الأمر رعاية لقضية الأدب الحسن ، لئلا يجعل نفسه وربه معاً أمرين » (٣١) . وفي تفسير قوله تعالى :

« أحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه » (٣٢) : « هو تمثيل وتصوير لما يناله المغتاب من عرض المغتاب على أفضع وجه وأفحشه ، وفيه مبالغت شتى ، منها الاستفهام الذي معناه التقرير ، ومنها جعل ما هو في الغاية من الكراهة موصولاً بالمحبة ، ومنها اسناد الفعل الى « أحدكم » ، والاشعار بأن أحداً من الأحدثين لا يجب ذلك » (٣٣) .

والحق أن صلة النحو بعلم المعاني وثيقة تكاد لا تتبين حدود كل منهما ولا سيما أبحاث الأدوات أو حروف المعاني ، فأول ما يفعله المؤلف في بحث الأداة أو الحرف تفصيل معانيها ، ومهمة علم المعاني تعميق فهم الطالب ، فاذا قال ابن هشام عن الهمزة « أنها ترد لطلب التصور ، نحو : أزيد قائم أم عمرو ؟ ولطلب التصديق » (٣٤) استعان الشارح بالسيد الشريف الجرجاني في حاشيته على المطول « والتحقيق أنها ، أي الهمزة ، في قولك (أدبس) في الاناء أم عسل) لطلب التصديق أيضاً ، فإن السائل قد يتصور الدبس والعسل ، وبعد الجواب لم يزد له في تصورهما شيء آخر أصلاً ، بل بقي تصورهما على ما كان ، فإن قيل : التصديق حاصل له حال السؤال فكيف يطلبه ؟ أجيب بأن الحاصل هو التصديق بأن أحدهما في الاناء مثلاً ، والمطلوب بالسؤال هو التصديق بأن أحدهما كالعسل مثلاً في الاناء » (٣٥) .

٤ - وعلى اثر الخلافات السياسية والصراعات الدموية تبلورت فرق عقائدية شتى ، من قائل بالجبر ، وقائل بالاختيار ، ومن أهل العدل والتوحيد ، الى أهل التشبيه ، الى ما هنالك من فرق أذكت الأحداث عواطفها ، وصقلت التجارب أفكارها ، فوجد علم الكلام ، يبحث في موضوع صفات الله ، والوعد والوعيد ، والأمر بالمعروف . وبسط هذا العلم جناحه على أهل العراق وفارس خاصة . ووجد مكانه في ساحة النحو ، كما في سوح العلوم الأخرى . فاذا اختلف النحاة في اعراب (أن) في قوله تعالى « وأوحى ربك الى النحل أن اتخذي من الجبال بيوتا » (٣٦) لجأ بعضهم الى علم الكلام ، فقال : « الهام الله تعالى لعباده بقوله وأمره » فرد الآخر بأن الالهام مفسر في الكتب الكلامية بالقاء معنى في القلب بطريق الفيض » (٣٧) . واذا قال ابن هشام في معرض خروج (اذا) عن الاستقبال في قوله تعالى « والنجم اذا هوى » (٣٨) « والليل اذا يغشى » (٣٩) لأنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفاً لفعل القسم لأنه انشاء ، لا اخبار عن قسم سيأتي ، لأن قسم الله قديم ، أجابه الشمني « ان اراد القسم اللفظي فقد تقرر في علم الكلام أن الكلام اللفظي المؤلف من الحروف الملفوظة المسموعة ليس بقديم ، ومعنى اضافته الى الله تعالى أنه مخلوق له تعالى ، ليس من تأليفات المخلوقين ، وان اراد النفسي فقد تقرر أيضاً أن الكلام النفسي صفة واحدة في الأزل ليست بمنقسمة الى أقسام الكلام التي هي الخبر والأمر والنهي وغير ذلك » (٤٠) ثم مضى يشرح مواقف الكرامية الذين يشتبون الصفات لله تعالى والتجسيم والتشبيه ، ومواقف الحنابلة المشابهة ، وأبي الحسن الأشعري الذي خرج على المعتزلة من خلال أشهر كتب علم الكلام . ومعلوم ما أثارته مسألة خلق القرآن من مشكلات وصراعات بين المعتزلة وخصومهم زمن المأمون وبعده .

٥ - وبعد توضيح المذاهب الفقهية نشأ علم أصول الفقه على ثلاثة أسس : علوم اللغة العربية ، وعلم الكلام ، والفقه . وكان ابن الحاجب صاحب « الكافية » الشهيرة من كبار

أصولي عصره ، وكان منهم بهاء الدين السبكي (٧٦٣ هـ) والسعد التفتازاني (٧٩٣ هـ). ولا عجب أن يبدأ التفتازاني كتابه « شرح التلويح » بأبحاث نحوية في معاني الحروف والأدوات ، فكثير من الاختلافات الفقهية منشؤها الاختلاف في فهم النصوص القرآنية ، لذلك رجع الأصوليون إليها مسلحين باللغة . وكما كان القرآن الكريم نواة العلوم اللغوية فيما سبق ، كان فيما بعد نواة لعلم أصول الفقه ، وكما بنيت أحكام فقهية على اختلافات لغوية ، بنيت أحكام لغوية على اختلافات فقهية .

فاختلافهم على معاني الواو جعلهم يختلفون في فهم آية الوضوء « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم » (٤١) فعند بعضهم تفيد الواو التفصيل ، وعند غيرهم المعية ، وعند آخرين لا تفيد أيًا منهما .

وبالمقابل فهم بعضهم من قول الامام الشافعي بالترتيب في الوضوء ، أن الواو تفيد . ونقل جماعة الترتيب عن الامام أبي حنيفة من قوله : اذا قال الزوج لغير المدخول بها : أنت طالق وطالق وطالق ، تقع واحدة . ويناقشون في كتب النحو قول القائل « والله لا أتزوج النساء » أيقع الحنث بالواحدة لأن (ال) لتعريف الماهية أم لا يحنث الا بتزوج ثلاث ، وهو مذهب الشافعي ، بناء على أن معنى الجمع باقٍ مع أداة العموم « (٤٢) » .

وكتب الرشيد ليلة إلى القاضي أبي يوسف ، وهو أحد أكبر أعوان الامام أبي حنيفة ، أو كتب الكسائي إلى محمد بن الحسن الشيباني ، وهو الآخر أعظم منظري المذهب الحنفي : « ما قول القاضي فيمن قال لامرأته :

فان ترفقي يا هند فالرفق أيمن وان تخرقي يا هند فالخرق أشام
فانت طلاق والطلاق عزيمة ثلاث ، ومن يخرق أعق وأظلم

فكتب القاضي (أو محمد بن الحسن) : ان رفع « ثلاثا » تقع واحدة ، وان نصب يقع ثلاث ، لأنه اذا رفع ثلاثا فقد تم الكلام بقوله « أنت طلاق » ثم ابتداء بقوله : « والطلاق عزيمة » (٤٣) .

٦ - وبعد ما كان العلماء الأوائل كالأصمعي يتخرجون من تفسير القرآن تحرجاً عظيماً ، ويكتفون ان فسّروا بنقل المأثور ، تحمس المعتزلة للتفسير بالمعنى ، وغيرهم للتفسير الباطني ، وجمع بعضهم بين أكثر من طريقة في التفسير . هذا الزمخشري أكبر مفسري المعتزلة ، وابن عطية الأندلسي معاصره من مفسري المأثور ، فيجمع أبو حيان تفسيريهما رغم عدائه الشديد للزمخشري ، فيصنف « البحر المحيط » . وهذا الرازي مفسر آخر من مفسري المعتزلة ، ولكنه من مذهب أبي الحسن الأشعري . وما انقطع المفسرون إلى يومنا . ولا يشك أحد ، كما يقول السمين الحلبي - ٧٥٦ هـ ، أنه لا بد لمن يتعرض لعلم التفسير أن يعرف جملة صالحة من العلوم الأخرى .

حتى اذا وصلنا الى القرن التاسع الهجري وجدنا آثار الوهن السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وعواقب الغزوات المدمرة التي تعرض لها العالم الاسلامي من الشرق والغرب بدأت تفعل فعلها في هذا الكيان المنخور منذ أواخر الخلفاء العباسيين الأقوياء . وظهر بوضوح أنها أخطر من أن يستطيع النحو وسائر العلوم تجاوزها . ونظّل نحمد لعلماء هذا القرن وسالفه على نحو خاص انصرافهم الى علومهم رغم ظروفهم القاتمة ، ونظّل نحمد للمماليك تشجيعهم للعلوم مهما كانت دوافع هذا التشجيع ، ونظّل نحمد للمماليك اعتمادهم على أنفسهم في معاركهم دون قوى الشعب .

على أننا نجد في هذا القرن المجذب ، من الذرا النحوية والقرن الذي سبقه صوة ينبغي التوقف عندها ، وهي محاولة إعادة اللحنمة بين علوم اللغة العربية ، وهي العلوم التي استعرضنا أنفأ أثرها في غزارة التأليف الغوي ، والتي شذب بعض النحاة النحو منها ليتحول النحو الى قوانين جافة لا روح فيها . وكان بإمكان موسوعي كبير مثل بهاء الدين السيكي - ٧٦٣ هـ أن ينجز هذا العمل العظيم لو أنه تحمس له وأكمل ما بدأه في شرحه للتلخيص في علوم البلاغة ، المعروف بعروس الأفراح .

وشروح أهل القرن التاسع على العموم تتصف بالتحقيق الدقيق في المتن المشروح ، والجمع المستقصي للآراء . وان كان يعيبها التكلف الشديد لدى بعضهم ، والبحث عن مكان الضعف لدى خصومهم . واعتقد أن من المفيد أن نكمل الخطوات التي خطاها نحاة ما قبل العهد العثماني بإعادة النظر في ذلك التراث الكبير كما وكيفاً ، فننسق بين الشروح المتعددة للكتاب الواحد ، شريطة أن تكون شروحات حسنة ، فنصنع منها مؤلفاً واحداً على نحو ما فعل البرقوقي بشروح ديوان المتنبي . ونضع البقية من التراث الذي لا يساوي أكثر من قيمته التاريخية في مكانه اللائق ، فنريح بذلك مطابعنا وقراءنا وطلابنا الباحثين عن مخطوطات للتحقيق ، تكون مرتقى لهم الى الدرجات العلمية ، خير من أن نسوق الجميع بعضاً واحدة ، فننكر على أمثال ابن يعيش والرضي أعمالهم العظيمة .



□ الحواشي :

لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء . . هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول : أما في الحقيقة ومعصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجزم إنما هو للمتكلم نفسه ، لا لشيء غيره . وإنما قالوا : لفظي ومعنوي ، لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باستكمال المعنى على اللفظ ، وهذا واضح .

وأما ابن مضاء فهو ظاهري المذهب ، لا يؤمن بالتأويل والقياس فيجري في النحو مجراه في الفقه ، فلا تأويل لعامل ، ولا عمل له .

- ١ - مقدمة ابن خلدون ١٢٣٠ .
- ٢ - ظهر الاسلام ١١٥/٢ .
- ٣ - أما ابن جني فقال في الخصائص ١٠٩/١ : « ألا تراك اذا قلت : ضرب سعيد جعفراً ، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئاً ، وهل تحصل من قولك (ضرب) الا على اللفظ بالضاد والراء والباء ، على صورة (فعل) ، فهذا هو الصوت ، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً اليه الفعل ، وإنما قال النحويون : عامل لفظي ، وعامل معنوي ، ليرك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه ، كمررت يزيد ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة

- ٤ - كشف الظنون ٣٥٠
٥ - مقدمة ابن خلدون ١٢٣٢٠
٦ - مقدمة ابن خلدون ١٢٢٧ وكشف الظنون ٣٥٠
٧ - شرح قطر الندى ٤٣٠
٨ - المصدر السابق ١٠٠
٩ - المغني ٣٠٠
١٠ - المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ٤١/١
١١ - مغني اللبيب ٦٠١
١٢ - مغني اللبيب ٤٦٠
١٣ - فرحة الأديب مقدمة المحقق ٢٣
١٤ - انظر مثلا ص ٥١ - ٥٣ - ٧٤ - ٧٦ - ١٠٥
١٥ - فرحة الأديب ج ٢ ص ١٠١
١٦ - مقال الكاتب في التراث العربي العدد ٣٠ بعنوان : أسباب الغلاف اللغوي وأسلوب البحث في تراث العالم
١٧ - في أصول النحو ٧٨
١٨ - الخصائص ٣٥٧/١
١٩ - الخصائص ١٤٦/١ - ١٤٧٠ والمقصود بالصحة مقابل الاعتلال . وما يسميه النحاة شاذًا يعده ابن جني باقيا على أصله منبهة على بابه ، مثل صحة الواو في (القود) والياء في (الغيب) تبنيها على أصل (باب) و (عاب) .
٢٠ - شرح المفصل ٨٥/٣
٢١ - المصدر السابق ٨٦/٣
٢٢ - المصدر السابق ٩١/٣
- ٢٣ - المصدر السابق ٨٥/٣
٢٤ - في أصول النحو ج ١ ص ١٣٧
٢٥ - انظر مغني اللبيب ٤٤ والمنصف ٦١/١
٢٦ - الأنفال ٢٣/٨
٢٧ - المطول ١٢٨ - ١٢٩ والمنصف
٢٨ - البقرة ١٢٩/٢
٢٩ - الكشاف ٣٣٣/١
٣٠ - المائدة ١١٧/٥
٣١ - الكشاف ٦٥٧/١
٣٢ - العجرات ١٢/٤٩
٣٣ - الكشاف ٥٦٨/٣
٣٤ - مغني اللبيب ٢١
٣٥ - حاشية على المطول ١٢٩ والمنصف ٢٨/١
٣٦ - النحل ٦٨/١٦
٣٧ - انظر المغني ٤٧ والمنصف ٦٩/١
٣٨ - النجم ١/٥٣
٣٩ - الليل ٩/٩٢
٤٠ - المنصف من الكلام ، مخطوطة الظاهرية ١/٥٨
٤١ - المائدة ٦/٥
٤٢ - انظر مغني اللبيب ٧٦ والمنصف ١٠٧/١
٤٣ - البيتان في شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/١ ومع الخبر في خزانة الأدب ٦٩/٢ وشرح أبيات المغني ١٢٤/١ والمبسوط ٧٧/٦

★ ★ ★

المصادر والمراجع :

- الانصاف في مسائل الخلاف للأنباري . دار الجيل ١٩٨٢ .
- حاشية على المطول للشريف الجرجاني ١٢٨٩ هـ .
- خزنة الأدب للبغدادي . مطبعة بولاق ١٢٩٩ هـ .
- الخصائص لابن جني . ت محمد علي النجار . دار الهدى - الطبعة الثانية .
- شرح أبيات المغني للبغدادي . ت رباح ودقاق . مطبعة زيد بن ثابت ١٩٧٣ .
- شرح قطر الندى لابن هشام . مطبعة السعادة . ط ١١ - ١٩٦٣ .
- شرح المفصل لابن يعيش . بيروت . عالم الكتب .
- ظهر الاسلام لأحمد أمين . دار الكتاب العربي . بيروت ١٩٦٩ م .
- الكشاف للزمخشري . البابي الحلبي ١٩٦٦ .
- كشف الظنون لعاجي خليفة . مطبعة المعارف . استانبول ١٩٤١ .
- الميسوط للسرخسي .
- المطول للتفتازاني استانبول ١٣٠٤ هـ .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام للشعني ، وبهامش شرح الدماميني على المغني . المطبعة البهية مصر ١٣٠٥ هـ .
- المنصف من الكلام . مخطوطة الظاهرية رقم ٨٦٨٥ عام
- مجلة التراث العربي . العدد ٣٠ كانون الثاني ١٩٨٨ .